

الاندماج المصرفي: حقيقته وأثره على الأداء المالي للمصرف الإسلامي دراسة حالة مصرف السلام البحريني

عامر يوسف العتوم⁽¹⁾، مجدي علي غيث⁽²⁾، أماني محمد مطاحن⁽³⁾*

ملخص

يهدف البحث إلى بيان ماهية الاندماج المصرفي وأهدافه وأنواعه وآثاره، بالإضافة إلى بيان متطلبات الاندماج المصرفي الفنية والقانونية والشريعة، ناهيك عن بيان الأثر على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التركيز على الجانب التحليلي من خلال بيان أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني من خلال مقارنة الأداء المالي له قبل وبعد عملية الاندماج. وقد توصل البحث إلى أن المصارف تحال تحقيق عدة أهداف من وراء عمليات الاندماج المصرفي أهمها رفع كفاءة الإدارة، ولاندماج المصرفي متطلبات فنية وقانونية وشريعة تتبع من خصوصية المصرف الإسلامي. كما أظهرت نتائج التقييم المالي تطور حجم مصرف السلام البحريني وزيادة حصته في السوق بفعل عملية الاندماج من خلال مؤشري إجمالي الأصول وإجمالي حسابات الاستثمار المطلقة. وبالنظر إلى نسبة السيولة أظهر البحث عدم وجود تغير ملحوظ بالنسبة لقدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئ. كما أظهرت النتائج التراجع الواضح في العائد إلى إجمالي الأصول في ظل عملية الاندماج، بينما أظهرت تراجعاً اقل واستقراراً أكثر في نسبة العائد إلى حقوق الملكية، وهذا يعني تراجع الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، بينما كانت النتائج أفضل في قدرة الإدارة على استثمار أموال المالكين.

الكلمات الدالة: الاندماج المصرفي، الأداء المالي، المصرف الإسلامي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين ويعد، يعدّ الاتجاه نحو الاندماج المصرفي وتكوين التكتلات المصرفية ظاهرة عامة في القطاع المصرفي، بهدف مواجهة التحديات التي فرضتها العولمة وسياسة تحرير التجارة ومتطلبات كفاية رأس المال، حيث هدفت حالات الاندماج إلى رفع القدرة التنافسية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير وغيرها من المميزات التي يوفرها الدمج المصرفي. وقد حققت الصناعة المالية الإسلامية منذ نشأتها نجاحات مميزة وأثبتت وجودها في العالم الإسلامي والدولي، حيث تم افتتاح نوافذ للمصارف الإسلامية في العديد من البلدان التي يقطنها المسلمون وبذلك أصبحت الصناعة المالية الإسلامية أمر واقع في الصناعة المصرفية العالمية.

وقد شكّل الاندماج المصرفي توجهاً عالمياً منذ ثمانينيات القرن الماضي¹؛ بهدف النمو والتوسع والقدرة التنافسية. ولا تعدّ المصارف الإسلامية بعيدة عن هذه التأثيرات الواجب العمل على التصدي لها، حيث إن رأس المال للمصارف الإسلامية يعد صغيراً نسبياً مقارنة مع المصارف العالمية²، إلا أنه يلاحظ قلة عمليات الاندماج المصرفي على صعيد المصارف الإسلامية. ونظراً لأهمية هذا الموضوع سيتناول البحث عملية الاندماج بين المصارف ومتطلباتها من الناحية الشرعية وأثرها على الأداء المالي للمصرف الإسلامي.

مشكلة البحث

أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية صناعة مالية محترفة متطورة، فقد حققت العديد من الإنجازات وأثبتت وجودها ليس

* قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن(1)، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية(2)، باحثة في الاقتصاد الإسلامي(3). تاريخ استلام البحث 2018/8/27، وتاريخ قبوله 2019/3/6.

فقط في العالم الإسلامي فحسب بل تعداه للعالم أجمع، وحيث إن المصارف الإسلامية تواجه العديد من التحديات القانونية والمالية فإنه لا بد للمصارف الإسلامية أن تعمل على الاتجاه نحو التكتلات المصرفية وأن تقدر مدى حاجتها للاندماج المصرفي، ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما حقيقة الاندماج المصرفي، وما أثره على الأداء المالي للمصرف الإسلامي؟

ويتفرع عن هذا السؤال:

1. ما حقيقة الاندماج المصرفي وما هي أنواعه وآثاره على الاقتصاد؟
2. ما متطلبات الاندماج المصرفي الفنيّة والقانونية والشرعية بالنسبة للمصارف الإسلامية؟
3. ما أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي

1. بيان ماهية الاندماج المصرفي وأهدافه وأنواعه وآثاره.
2. بيان متطلبات الاندماج المصرفي الفنيّة والقانونية والشرعية.
3. بيان أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني بعد تجربة اندماجه مع مصرف البحرين السعودي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1. أولاً: تناوله لقطاع حسّاس وهو قطاع المصرفيّ الإسلامي الذي يعد حديثاً نسبياً، حيث يناقش البحث أحد التحدّيات التي يواجهها في ظل العولمة، حيث أصبحت ظاهرة الاندماج المصرفيّ ظاهرة عالمية، وهنا يظهر التحدي الذي يواجه الصيرفة الإسلامية ومدى حاجتها إلى كيانات ذات قدرة مالية وتنافسية كبيرة وذلك من خلال الاندماج المصرفي.
2. ثانياً: بيان الأثر المالي للاندماج المصرفي من خلال مقارنة الأداء المالي لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج وفي ذلك تعزيز لأهمية الاندماج المصرفي من الناحية التطبيقية.
3. ثالثاً: بيان المتطلبات القانونية والفنية والشرعية الواجب مراعاتها لدى المصارف الإسلامية في حالة الاندماج، وفي ذلك بيان خصوصية المصارف الإسلامية من خلال المتطلبات الشرعية للاندماج.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض حقيقة الاندماج المصرفي وأنواعه وآثاره على الاقتصاد، بالإضافة إلى استعراض المتطلبات الفنيّة والقانونية والشرعية للاندماج المصرفي من وجهة نظر المصارف الإسلامية. وعلى الصعيد الآخر سيتم التركيز على الجانب التحليلي من خلال بيان أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني من خلال مقارنة الأداء المالي له قبل الاندماج (2006-2011)، والأداء المالي بعد الاندماج (2012-2017)، وهو المصرف المعني بالتحليل وقياس الأداء، وذلك اعتماداً على مؤشرات عامة وعلى النسب المالية المتعارف عليها لقياس الاداء. وعلى صعيد مصادر البيانات سيتم الاعتماد على المصادر الثانوية من الكتب والأبحاث العلمية والمقالات والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الإحصائية الرسمية للبيانات للمصرف قيد الدراسة فيما يخص الجانب التحليلي.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث المكانية في استعراض تجربة اندماج مصرف البحرين السعودي في مصرف السلام البحريني، واما الحدود الزمانية فتتمثل في الفترة الزمنية الممتدة من 2006-2017.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاع الباحثين فإن الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية تكمن في الآتي:
 أولاً: دراسة خلود ربحان، 2006، بعنوان: الدمج المصرفي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (تقييم تجربة دمج القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية في البنك الفلسطيني الإسلامي)³.
 هدفت الدراسة إلى توضيح عملية استحواذ المصرف الإسلامي الفلسطيني على فرع المعاملات الإسلامية في مصرف القاهرة

عمان عام 2005. وقد تضمنت الدراسة تسليط الضوء على عملية الاندماج بشكل مفصل، وبيان دور سلطة النقد الفلسطينية في عملية الدمج. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توفير بيئة تشريعية وقانونية مناسبة لتطبيق الدمج المصرفي، وضرورة الاندماج في القطاع المصرفي الفلسطيني.

ثانياً: دراسة مهيب محمد زائدة، 2006، بعنوان: **دوافع الدمج المصرفي ومحدداته (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة)**⁴.

هدفت الدراسة إلى بيان دوافع الدمج للمصارف الفلسطينية والمحددات الداخلية والخارجية المعيقة للاندماج. وتضمنت المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على عمليات الاندماج، وبيان اختلاف وجهات النظر وآراء العاملين في سلطة النقد الفلسطينية والإدارات العليا للمصارف الوطنية من خلال استبانة وزعت على من يمثلون هذه العينة. وخلصت الدراسة إلى الحاجة الماسة لدى المصارف الفلسطينية لعمليات الدمج بسبب صغر حجمها في السوق الذي تسيطر عليه المصارف الوافدة.

ثالثاً: دراسة أحمد زكريا صيام، 2006، بعنوان: **أثر الدمج المصرفي على ربحية البنوك الأردنية**⁵.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الأردنية، من خلال اعتماد أسلوب الاستبانة حيث تم توزيعها على عينة من العاملين في المصارف الأردنية، وقد تضمنت الدراسة: بيان أثر الاندماج على الميزة التنافسية للمصارف من خلال التركيز على إعادة هيكلة رأس المال ونسبة الربحية ونسبة السيولة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اندماج المصارف الصغيرة لتصبح قادرة على المنافسة عربياً وإقليمياً، كما أوصت البنك المركزي بوضع الإجراءات التي تشجع المصارف الصغيرة على الاندماج.

رابعاً: دراسة فؤاد عبد العزيز عيد، 2012، بعنوان: **الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية (الضرورات والمحددات)**⁶.

هدفت الدراسة إلى بيان أهم الضرورات الواجبة لتحقيق الاندماج بين المصارف الإسلامية الفلسطينية، كما تضمنت أهم المحددات الداخلية الناتجة عن الوضع الداخلي للمصارف الفلسطينية والمحددات الخارجية المحيطة بها التي تعيق عملية الاندماج.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن البنوك الفلسطينية بحاجة ماسة للبدء بعمليات اندماج فيما بينها، أو مع البنوك الوافدة لتكوين كيانات مصرفية قوية. وأن رؤوس الأموال المدفوعة للبنوك الفلسطينية بحاجة إلى تدعيم، وذلك من خلال اندماج عدد من هذه البنوك مع بعضها البعض؛ للخروج بنوك فلسطينية قادرة على تلبية متطلبات وتطلعات سلطة النقد الفلسطينية. كما إن البنوك الفلسطينية تعاني من تدني نسبها في الودائع والتسهيلات والخدمات المصرفية والاستثمارات المالية بالمقارنة مع البنوك الوافدة، وهي بحاجة إلى عمليات اندماج؛ لتصبح قادرة على المنافسة. ومن النتائج أن الحصار الاقتصادي والمناخ السياسي غير المستقر يعيق عملية الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية.

خامساً: دراسة محمود محمد المصري، 2013، بعنوان: **تقييم عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي المصري**⁷.

هدفت الدراسة إلى بيان النتائج التي أسفرت عنها عمليات الاستحواذ المصرفي في القطاع المصرفي المصري، وقد تضمنت الدراسة دراسة تطبيقية للاندماج والاستحواذ المصرفي في القطاع المصرفي المصري، وتقييم هذه العمليات باستخدام معايير الأداء للمصارف. وخلصت الدراسة إلى وجود آثار إيجابية لعملية الاستحواذ حيث تحسنت مؤشرات الأداء لعمليات الاستحواذ فيما يخص مصرف الإسكندرية ومصرف الوطني، أما مصرف بيروس - مصر فقد استمرت مؤشراتته بالتدهور.

سادساً: دراسة الطيب ياسين، ومطاي عبد القادر، 2013م، بعنوان: **الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**⁸.

هدفت الدراسة إلى تقديم اقتراح الاندماج المصرفي كأداة لرفع أداء المنظومة المصرفية الجزائرية مع إلقاء الضوء على مفهوم الدمج وأهم المبررات التي تدفع البنوك بصفة عامة إلى اللجوء إلى الاندماج والتحديات التي قد تواجه عملية الدمج، ولذلك تضمن البحث بيان ماهية الاندماج المصرفي، وشروط وضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي، ومبررات ودوافع الاندماج، بالإضافة إلى استعراض نماذج عن عمليات الاندماج على المستوى العالمي.

وأما أهم نتائج البحث فكان أهمها: أن الاندماج المصرفي تمكن من تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطط التنمية، بما تقدمه من تسهيلات مناسبة وقادرة في الوقت نفسه على حصول على الخبرات الفنية والإدارية تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل، وكان من بين الدول التي حدث فيها اندماج بنوك في بنوك

أخرى هي إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، التي حصل فيها انخفاض مستمر عدد البنوك بحيث يوجد عدد قليل من البنوك تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية، نتيجة لتزايد طلبات الاندماج وخاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة.

سابعاً: دراسة أثير عبد الأمير المشهدي، 2006، خيار الاندماج المصرفي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف العراقية الخاصة⁹.

هدفت الدراسة الى قياس أثر الاندماج المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية، وذلك لتوجيه أنظار السادة المدراء والمعنيين في الادارة المصرفية الى فوائد ومحاسن الاندماج المصرفي. وقد تكون مجتمع الدراسة من المصارف الأهلية العاملة في العراق وعددها (17) مصرف مع نهاية 2003م، وقد تم توزيع العينة على 25 فرداً ممن يشغلون مناصب إدارية. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين خيار الاندماج وبين قيام المصرف بإجراء تغييرات مستمرة لتطوير منتجاتها وكذلك تقديم منتجات جديدة تختلف عن الغير وتقديم منتجات جديدة تستجيب للتغيرات في رغبات وحاجات العملاء.

ثامناً: دراسة محمد حسين الشريف، 2015، بعنوان: الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية¹⁰.

هدفت الدراسة إلى بيان خصائص ومقومات النظام المحاسبي للقطاع المصرفي السوداني، بالإضافة الى التعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي في المصارف، والتعرف على دواعي وطرق توحيد الأعمال والقواعد المحاسبية لمعالجتها، كما هدف الدراسة الى التعرف على اثر اندماج المصارف بالسودان نشاط المصارف وربحياتها ومعدلات النمو فيها.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها، أن عملية الاندماج في كل مصارف العينة قد أدت إلى تحسن ملحوظ في مقدرة المصرف على مجابهة التزاماتها النقدية تجاه المودعين، وأن عمليات الاندماج قد حسنت من نشاط المصرف وذلك بترشيد استخدام الموارد في عمليات الاقراض والاستثمار. ناهيك عن إن عملية الاندماج أدت إلى زيادة معدلات النمو في كل مصارف العينة.

تاسعاً: دراسة، نجلاء فتح الرحمن أحمد القاضي، 2017م، بعنوان: الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية¹¹. تناولت الدراسة عرضاً لحالات الاندماج والاستحواذ المصرفي بصورة عامة مع التركيز على تقييم تجربة بعض البلدان العربية، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن القطاع المصرفي العربي أحوج ما يكون لعمليات الدمج والاستحواذ المصرفي في ظل صغر حجمه وعدم قدرته على المنافسة، وأن استجابته لمتطلبات العولمة المالية ما زالت محدودة، حيث أن الاندماج في الدول العربية ظل خياراً ثانوياً. كما اتسمت العمليات التي تمت بتواضع عددها وقيمتها. واقتصرت على تملك المصارف الكبيرة لمصارف صغيرة.

إضافة البحث

تكمن اضافة البحث في الآتي:

- 1- بيان المتطلبات الشرعية والفنية والقانونية للاندماج.
 - 2- استعراض تجربة اندماج مصرف البحرين السعودي في مصرف السلام البحريني.
 - 3- تقييم التجربة من الناحية المالية قبل وبعد الاندماج.
- وبالنظر الى الدراسات السابقة أعلاه فإنه يمكن التأكيد على أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في الجوانب الأساسية التالية:

أولاً: حالة الدراسة (مصرف السلام البحريني)، ذلك أن الدراسات السابقة تناولت حالات من دول مختلفة، وهي: فلسطين، الأردن، مصر، الجزائر، العراق، السودان.

ثانياً: التأكيد على الجانب الشرعي، وذلك بالتركيز على متطلبات الاندماج الشرعية سواء بين (مصرف إسلامي ومصرف إسلامي) أو بين (مصرف إسلامي مع مصرف تقليدي). بالإضافة الى متطلبات الاندماج القانونية.

ثالثاً: الاختلاف الواضح في منهجية التحليل، وذلك بقياس أداء المصرف الناتج من عملية الاندماج (محل الدراسة) قبل وبعد عملية الاندماج استناداً الى أدوات التحليل المالي المتعارف عليها.

خطة البحث:

تتضمن خطة البحث مقدمة، بالإضافة إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الاندماج المصرفي - مقدمة عامة

المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي

المطلب الثاني: الاندماج المصرفي: أهدافه وأنواعه

المطلب الثالث: آثار الاندماج المصرفي على الاقتصاد

المبحث الثاني: متطلبات الاندماج بالنسبة للمصارف الإسلامية

المطلب الأول: متطلبات فنية وقانونية للاندماج المصرفي

المطلب الثاني: متطلبات شرعية للاندماج بالنسبة للمصارف الإسلامية

المبحث الثالث: أثر الاندماج على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني

المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام البحريني

المطلب الثاني: نتائج تقييم الأداء المالي

النتائج والتوصيات

المبحث الأول

الاندماج المصرفي - مقدمة عامة

المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي

الاندماج لغة¹²: من الفعل الثلاثي دمج، ويقال دمج الشيء دمجاً إذا دخل في الشيء واستحكم فيه والتأم، ويقال في المجاز:

تدامجوا على فلان أي تظافروا عليه وتعاونوا.

اما الاندماج المصرفي اصطلاحاً: فيستخدم مصطلح الاندماج المصرفي في الأدبيات المصرفية للتعبير عن اتحاد كيانين أو

أكثر على الرغم من تعدد الأساليب المندرجة في هذا المفهوم، وهناك العديد من التعريفات للاندماج المصرفي منها:

"-اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، قد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر، لظهور

كيان جديد يضم شركة أو أكثر إليها، كما وقد يتم الدمج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وكذلك يتم بشكل إرادي

أو لا إرادي"¹³

" - اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردهما واتحادهما في وحدة واحدة، بحيث يصبح كياناً واحداً له شخصية

اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت شخصيتها الاعتبارية المستقلة"¹⁴

" -اتفاق بمقتضاه إما إن يتم مزج شركتين أو أكثر بعضهما في البعض الآخر، بحيث يؤدي ذلك إلى انقضاءهما وانتقال جميع

حقوقهما والتزاماتهما إلى شركة جديدة تنشأ على انقضاءهما معا (اندماج بطرية المزج)، أو انه اتفاق شركة على ضم أخرى أو أكثر،

تتقضي على أثره الشركة المضمومة وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الضامنة التي تبقى قائمة (اندماج بطريقة الضم)"¹⁵.

" -اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين في كيان واحد، بدافع تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع

وتحسين الربحية في إطار الخدمات المصرفية"¹⁶.

ومن استعراض التعريفات السابقة يظهر أن الاندماج المصرفي: هو اتحاد بين كيانين قائمين أو أكثر بشكل كلي أو جزئي

لوجود توافق بين إرادتهما أو مصالحهما أو تحقيقاً لمصلحة أحدهما وعدم رغبة الآخر فيكون لا إرادياً، بحيث يصبح كياناً واحداً

إما بطريقة المزج أو الضم ويكون الناتج شخصية اعتبارية واحدة بهدف تحسين قدرة المصارف المندمجة عامة.

وعموماً لايد من التمييز بين معنى الاندماج المصرفي(merger)، والاستحواذ (acquisition)، ذلك ان البعض يعتقد انهما

يتضمنان نفس المعنى، وفي الحقيقة فان الاستحواذ يقصد به: "شراء البنك المقصود ادماجه والإسك به تدريجياً، تبعاً للإمكانيات

المالية المرصودة من جهة ولمدى رغبة أصحاب أسهم المصرف المستهدف في بيع أسهمهم على أساس أن يتم كل ذلك نزولاً عند

أحكام قانونية أو تنظيمية تسمح بذلك الاندماج"¹⁷.

ويظهر مما سبق أن الاستحواذ يتم عبر شراء الأسهم وقد لا يكون برغبة من أصحاب المصرف المستهدف. وبشكل أكثر دقة

يقول د السحبياني في هذا الصدد: سواء اعتبرت عملية الشراء اندماجاً أو استحواذاً فإنها تعتمد في حقيقة الأمر على ما إذا كانت عملية الشراء قد تمت بصورة ودية أو غير ودية وكيف تم الإعلان عنها¹⁸.

المطلب الثاني: الاندماج المصرفي: أهدافه وأنواعه

الفرع الأول: أهداف الاندماج المصرفي

تهدف المصارف من وراء عمليات الاندماج المصرفي إلى ما يلي¹⁹:

1. إيجاد كيان مصرفي جديد لديه قدرة تنافسية أعلى، وقادر على توفير المزيد من الموارد المالية اللازمة، مما يوفر له فرص استثمار أكبر عائداً وأقل مخاطرة. كما يستفيد من تنويع وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، وفتح أسواق جديدة، مما يساعد على تحقيق الاستفادة من وفورات الحجم وتوسيع البنك الجيد.
2. رفع كفاءة الإدارة في المصرف المتولد عن الاندماج المصرفي، نتيجة إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة مما يكسبه شخصية أكثر نضوجاً.
3. تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة لتوفير الخبرة والتدريب الجيد والاستفادة من نظم الاتصالات الحديثة.
4. المزيد من الثقة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين، ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.
5. الوفاء بمتطلبات الكفاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال وذلك في المصارف التي لا تتوفر لديها القدرة على تحقيق النسب المحددة، ويهدف كسب ثقة المصارف والمؤسسات الدولية.
6. مواجهة تحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، وما يترتب عليها من وجوب فتح أسواق الخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية، في الدول الموقعة على الاتفاقية التي تمتلك 95% من أسواق الخدمات المالية العالمية، مما أعطاها طابع المنافسة العالمية.
7. تحقيق أرباح إضافية، لأنه من المتوقع أن أرباح المصرف الناتج عن الاندماج تفوق مجموع أرباح المصارف المندمجة.
8. تقديم المصارف خدمات غير مصرفية كانت حصراً على مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل أعمال الوساطة في الأسواق المالية، وتقديم خدمات التأمين وبطاقات الائتمان ونقاط البيع وغيرها الكثير، مما وسع قاعدة خدماتها وعملائها، نظراً لقدرتها الناتجة عن الدمج من الإتيان بها بأسعار عمولات وكفاءة أعلى من المؤسسات المنافسة.

الفرع الثاني: أنواع الاندماج المصرفي

أما بالنظر لأنواع الاندماج المصرفي، فيمكن بيانها وفقاً لطبيعة نشاط الوحدات المندمجة أو وفقاً لأسباب الاندماج المصرفي، وذلك كالآتي:

أولاً: أنواع الاندماج المصرفي وفقاً لطبيعة نشاط الوحدات المندمجة²⁰:

1. الاندماج المصرفي الأفقي:
- يتم هذا النوع من الاندماج بين المصارف العاملة في نفس النشاط أو أنشطة متكاملة أو مترابطة فيما بينها، بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم، مثل اندماج مصارف إسلامية مع بعضها البعض، أو بنوك متخصصة زراعية أو صناعية.
2. الاندماج المصرفي الرأسي (العامودي):
- يتم هذا الاندماج عامة بين الشركات في المراحل المختلفة من الإنتاج بهدف الاستفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة واستئصال تكلفة التبادل السوقي والتعاقدات، وفيما يخص القطاع المصرفي فإن الاندماج الرأسي يكون بين المصارف الكبيرة في المدن الرئيسية مع مصارف صغيرة منتشرة في مختلف مناطق البلاد فتصبح الأخيرة امتداداً للمصارف الكبيرة ضمناً.
3. الاندماج المصرفي المختلط (المتنوع):
- يتم هذا الاندماج بين مصارف تعمل في مجالات مختلفة، كأن يندمج مصرف تجاري مع مصرف صناعي ويكون الهدف من هذا الاندماج التكامل فيما بينهم.

ثانياً: أنواع الاندماج المصرفي وفقاً لأسباب الاندماج المصرفي²¹:

1. الاندماج المصرفي الطوعي (الودي):
- يتم هذا الاندماج بموافقة الإدارة في كلا المصرفين المندمجين، ثم تعرض مسألة الدمج على الجمعية العمومية للمصارف

العازمة على الاندماج حتى تتم موافقتهم، ويكون الدمج بشراء أسهم المصرف المندمج، أما نقداً أو على شكل اسهم لديه.

2. الاندماج المصرفي الجبري (القسري):

يتم هذا الاندماج بأمر من الحكومات أو السلطات المصرفية بهدف تنقية القطاع المصرفي من المصارف المتعثرة أو الموشكة على الإفلاس، كما تلجأ لهذا النوع من الاندماج الدول النامية بهدف إعادة هيكلة اقتصادها أو قطاع الأعمال فيها، من خلال إصدار قوانين تشجع على الاندماج مثل الإعفاءات الضريبية.

3. الاندماج المصرفي العدائي:

يتم هذا الدمج مع وجود معارضة من إدارة المصرف المندمج، وتكون بين مصرف ناجح ومصرف متعثر بحيث يعرض المصرف الناجح على إدارة المصرف المتعثر الاندماج ويرفضون ذلك، فيلجؤون بعرض ذلك على المساهمين مباشرة أو شراء الأسهم من سوق الأوراق المالية.

المطلب الثالث: آثار الاندماج المصرفي على الاقتصاد.

يترتب على الاندماج المصرفي مجموعة من الآثار التي لا تقتصر على المصارف المندمجة وعملائهم وحسب، بل تتعدى للجهاز المصرفي والاقتصادي ككل، وفيما يلي سوف يتم عرض الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تترتب على عملية الاندماج المصرفي.

أولاً: الآثار الإيجابية للاندماج المصرفي على الاقتصاد²²:

قد يترتب على عملية الاندماج الآثار الإيجابية التالية:

1. يعدّ الاندماج المصرفي أحد أسباب النمو في القطاع المصرفي في العالم. والواقع أن هذا الأثر يظهر بفعل زيادة حجم الأصول وزيادة حجم رأسمال في المصرف الناتج من عملية الاندماج.

2. يعد الاندماج المصرفي وسيلة لتنظيم القطاع المصرفي والحد من المؤسسات المصرفية الضعيفة حيث تسعى السلطات النقدية إلى الاندماج المصرفي بهدف تنقية القطاع المصرفي وتقادي المصاعب المالية أو التصفية التي قد تعترض بعض المصارف. ويبدو هذا الأثر منطقياً ذلك أن الاندماج يشكل فرصة للمصارف ذات الاداء المالي الضعيف للاندماج عبر مصارف أخرى أقوى من الناحية المالية، والمحصلة تراجع حدة المشكلات المالية نتيجة الاندماج مقارنة بنظيرها قبل الاندماج.

ثانياً: الآثار السلبية للاندماج المصرفي على الاقتصاد²³:

كما أن للاندماج آثار سلبية محتملة تشمل:

1. احتكار عدد محدود من المصارف للسوق المصرفية، وهذا يؤدي إلى غياب دوافع التجديد والتطوير للخدمات المصرفية، وتحديد أسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها، كما تحد من الاختيارات أمام العملاء. وهذا أثر محتمل لا يمكن استبعاده نظراً لأن أحد أهم دوافع الاندماج هو ممارسة الاحتكار سواء في الصناعة المصرفية أو في غيرها، ولا يخفى على أحد الآثار المترتب على القطاع وعلى الأفراد بفعل سيادة الاحتكار.

2. زيادة الأثر السلبي لتعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد ككل، فتعثر أو إفلاس بنك كبير يؤدي إلى كوارث مالية. وهذا من الآثار المحتملة خاصة أن القطاع المصرفي له ارتباط وتأثير واضح على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. قد يكون الاندماج ناتج عن اندماج مصرفين ضعيفين مما يؤدي إلى نشوء مصرف بحجم أكبر ولكنه ضعيف، خاصة إذا أسندت الإدارة وفق أسس غير موضوعية.

4. قد يترتب على عملية الاندماج تكلفة اجتماعية مرتفعة نتيجة لتسريح العمال، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

والقول بأي الآثار يطغى على ارض الواقع يعتمد من وجهة نظر الباحثين على عدة عوامل أهمها: وضع المصرف المالي قبل وبعد الاندماج، معطيات وظروف القطاع المصرفي في ظل عملية الاندماج، الأحوال الاقتصادية السائدة عموماً، سياسة الإدارة في المصرف الناجم من عملية الاندماج.

المبحث الثاني

متطلبات الاندماج بالنسبة للمصارف الإسلامية

المطلب الاول: متطلبات فنية وقانونية للاندماج المصرفي

وردت تعليمات الاندماج في قانون الشركات التجارية في البحرين، الذي عرف الشركة على أنها: عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.²⁴ وقد حدد القانون في المادة الثانية الأشكال التي يجب أن تتخذها الشركة التجارية التي تؤسس في دولة البحرين على أن تشمل أي من الآتي: (شركة التضامن/شركة التوصية البسيطة/شركة المحاصة/شركة المساهمة/شركة التوصية بالأسهم/الشركة ذات المسؤولية المحدودة/شركة الشخص الواحد/الشركة القابضة²⁵). ولذلك شمل القانون كل أشكال الشركات، وبالتالي فإن البنوك التجارية تقع ضمنها.

الفرع الأول: طرق الاندماج، حدد قانون الشركات التجارية في البحرين الاندماج بإحدى الطريقتين الآتيتين²⁶:

- 1- طريقة الضم وهو حل شركة أو أكثر ونقل ذمتها إلى شركة قائمة.
 - 2- طريقة المزج وهو حل شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تنتقل إليها ذمة كل من الشركات المندمجة.
- وأى من الطرق المتبعة فقد اشترط القانون عدم ترتب أي من أشكال الاحتكار في ضوء الاندماج، فقد جاء ما نصه: "وفي كل الأحوال يجب ألا يترتب على الاندماج أي احتكار لنشاط اقتصادي أو سلعة أو مُنتج معين".
- الفرع الثاني: أحكام الاندماج،** حدد قانون الشركات التجارية في البحرين أحكاماً للاندماج لكلا الطريقتين الواردتين في القانون، وذلك كما يلي:

أولاً: أحكام الاندماج بطريقة الضم:²⁷

- أ- صدور قرار من الشركة المندمجة بحلها.
- ب- قيام الشركة المندمجة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بشأن تقويم الحصص العينية.
- ج- صدور قرار من الشركة المندمجة فيها أو الناتجة عن الاندماج بتعديل رأسمالها وفقاً لنتيجة تقويم الشركة المندمجة.
- د- توزيع زيادة رأسمال على الشركاء في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم فيها.
- هـ- إذا كانت الحصص ممثلة في أسهم جاز تداولها بمجرد إصدارها إذا كان قد انقضت سنة على تأسيس الشركة المندمجة فيها أو الناتجة عن الاندماج.

ثانياً: أحكام الاندماج بطريقة المزج:²⁸

- أ- صدور قرار من كل شركة من الشركات المندمجة بحلها.
- ب- تؤسس الشركة الجديدة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون، ومع ذلك إذا كانت الشركة الجديدة من شركات المساهمة يؤخذ بتقرير الخبراء الخاص بتقويم الحصص العينية.
- ج- يخصص لكل شركة مندمجة عدد من الحصص أو الأسهم يعادل حصتها في رأسمال الشركة الجديدة وتوزع هذه الحصص أو الأسهم بين الشركاء في كل شركة مندمجة بنسبة حصصهم فيها.

الفرع الثالث: أحكام أخرى:

- أ- يجب نشر الاندماج في الجريدة الرسمية وفي إحدى الجرائد اليومية المحلية وقيدته في السجل التجاري²⁹.
- ب- في حالة الاندماج بطريقة الضم يجوز تداول الأسهم التي تعطى مقابل رأسمال الشركة المندمجة بمجرد إصدارها، إذا كان قد انقضى على تأسيس الشركة الدامجة سنة واحدة وذلك في الشركات التي يجوز تداول أسهمها. وفي حالة الاندماج بطريقة المزج يجوز تداول أسهم الشركة الناتجة عن الاندماج بمجرد إصدارها، إذا كان قد انقضى على تأسيس كل من الشركات المندمجة سنة واحدة³⁰.

ج- يشترط لاندماج شركة المساهمة، التي اقتضت عن طريق إصدار سندات، موافقة هيئة السندات على قرار الاندماج، وذلك بأغلبية من يمثلون ثلثي سندات القرض، والاقامت الشركة بإجراء تسوية للدين توافق عليها هذه الهيئة بالأغلبية المشار إليها. وإذا لم توافق الهيئة على الاندماج أو التسوية أو إذا تعذر انعقاد الهيئة كان على ممثل الهيئة الاعتراض على قرار الاندماج وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (315) من هذا القانون³¹.

المطلب الثاني: متطلبات شرعية للاندماج بالنسبة للمصارف الإسلامية

إن للمصارف الإسلامية مميزات فارقة عن المصارف التقليدية، وعند إقدام المصارف الإسلامية على عملية الاندماج فلا بد لها

من مراعاة المتطلبات الشرعية بالإضافة للمتطلبات الفنية والقانونية؛ لضمان سلامة عملية الاندماج ونجاحها. ويقصد بالمتطلبات الشرعية للاندماج كافة الإجراءات التي يتوجب على المصْرِقِين المندمجين القيام بها عند عملية الاندماج³²؛ لكي يكون اندماجهما صحيحاً من الناحية الشرعية ومن أبرز هذه المتطلبات:

أولاً: توحيد نظام المراقبة والتدقيق الشرعي للبنوك المندمجة:

لا بد من التأكيد أن من أهم المتطلبات الشرعية العمل على توحيد كل ما يتعلق بالجوانب الشرعية في النظام الاساسي، وكافة النظم والتعليمات داخل المصارف. ويعد نظام الرقابة الشرعية من أبرز النظم في المصارف الإسلامية وهو صمام الأمان للعمل المصرفي الإسلامي الذي يحافظ على هويتها المميزة، بشقيه: الرقابة والتدقيق الشرعي الخارجي، أو الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ويمكن تعريف الرقابة الشرعية بأنها: عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها³³. أما مفهوم الرقابة الشرعية الداخلية كنظام فإنه: "نظام تصنعه وتصممه إدارة لمؤسسة في ضوء المتطلبات والمعايير الشرعية المقررة من الهيئة الشرعية للمؤسسة والجهات الشرعية الأخرى المعتمدة"³⁴.

ونظراً لاختلاف نظام الرقابة الشرعية من مصرف لآخر؛ بفعل اختلاف منهجية الفتوى وعدم تجانس الفتاوى تجاه المنتج الواحد، فتتجلى أهمية وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة في ضبط العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل، كما أنها تصون التجربة المالية الإسلامية عن الانحراف والفساد، وتضمن تطبيق قواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية، بما يحافظ على الصبغة الشرعية للمصارف الإسلامية³⁵. وعليه فلا بد من حسم هذه الاختلافات بين الهيئات الشرعية للمصارف المندمجة. ويتوجب على المصارف المقبلة على عملية الاندماج المصرفي أن تعمل على توحيد هيئات الرقابة الشرعية، لانعكاسها على آلية العمل المصرفي وانسجامه ككل.

ثانياً: توحيد النماذج والعقود التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي:

ينعكس توحيد هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية المندمجة على عقود وصيغ الاستثمار وبعض الخدمات المصرفية ومعالجة بعض القضايا المستجدة³⁶، وعلى كافة آليات التعامل في المصرف الدامج أو الناتج عن الاندماج، وعليه لا بد من توحيد النماذج والعقود التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي وخير مثال على ذلك موضوع الإلزام بالوعد في بيع المرابحة الذي يأخذ به أحد المصرفين المندمجين بينما لا يلزم المصرف الآخر بالوعد الأمر الذي ينعكس على آلية عملية المرابحة للأمر بالشراء.

ثالثاً: متطلبات شرعية إذا كان أحد المصارف ربوياً:

يرى الباحثون ضرورة بيان المتطلبات الشرعية للاندماج في حال كان أحد المصرفين المندمجين ربوياً والآخر إسلامياً، حيث توجد مجموعة من المتطلبات الشرعية التي يتوجب على المصرف التجاري الربوي القيام بها عند اتخاذها لقرار الاندماج³⁷، خاصة وأن أغلب أعماله وأنشطته قامت أساساً على مخالفة أحكام الشريعة، وقد يستلزم تنفيذ هذه المتطلبات مواجهة العديد من العقوبات الشرعية، نظراً لتعدد وتشعب الأطراف والجهات المرتبطة بأعمال وأنشطة المصرف التقليدي، وفيما يلي أبرز هذه المتطلبات:

أ- الاندماج المصرفي يحتاج إلى الإيمان والفهم الدقيق والإرادة القوية، والاستعداد والعمل الجاد. ويحتاج أيضاً لخطة محكمة ذات استراتيجية مع تحقق الإخلاص والاختصاص³⁸.

ب- استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية في تجميع الأموال وتوظيفها بجميع صورته كالربا والأنشطة المحرمة. التي تتمثل في:

- 1- معالجة وتسوية الودائع النقدية بفائدة بما فيها الودائع لأجل ولإشعار والتوفير، وما شابهها من تسميات.
- 2- معالجة وتسوية عقود القروض مع الآخرين بما يتضمن القروض التي منحها قبل الاندماج لعملائه بفوائد. أو القروض التي يتلقاها المصرف الربوي من المصارف الربوية الأخرى أو من البنك المركزي (السلطة النقدية)³⁹ أو غير ذلك من المؤسسات الربوية⁴⁰، ومن أبرز تلك الأمثلة تنفيذ المصرف لعمليات الاعتماد المستندي على أساس القرض بفائدة، وعمليات السحب على المكشوف التي يتم التعامل معها على أساس القرض بفائدة، وترصد الفائدة بناء على مدة انكشاف الحساب وقيمتها⁴¹.
- 3- الغاء أو تعديل استخدامات الأموال المشتملة على الربا أو الغرر أو التغرير أو غيرها من المخالفات الشرعية كالتعامل بالسندات وخضم الاوراق التجارية والمساهمة في الشركات القائمة على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية كالتجارة في الخمر⁴².
- 4- معالجة الموارد الذاتية الخاصة بحقوق المساهمين والناتجة عن تقاضي البنك فوائد عن قروضه قبل قرار الاندماج. ومعالجة الالتزامات والعقود التي التزم بها، أو عقدها قبل الاندماج التي تتضمن شروطاً مخالفة للشريعة الإسلامية⁴³.
- 5- معالجة الضمانات والكفالات التي منحها البنك قبل الاندماج⁴⁴.

6- معالجة الحقوق والالتزامات غير المشروعة للبنك وعليه قبل قرار الاندماج⁴⁵.

المبحث الثالث

أثر الاندماج على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني

المطلب الاول: التعريف بمصرف السلام البحريني⁴⁶

يقع المقر الرئيسي لمصرف السلام-البحرين ش.م.ب في مملكة البحرين ويعمل كمصرف إسلامي بموجب ترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي. وقد تأسس مصرف السلام-البحرين في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع يبلغ 120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي)، وقد طرح أكبر اكتتاب عام في تاريخ المملكة حيث بلغت حصيلته أكثر من 2.7 مليار دينار بحريني (7 مليارات دولار أمريكي). بدأ المصرف عملياته التجارية في 17 أبريل 2006، وتم إدراجه في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006، ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008.

في أعقاب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام-البحرين خلال الاجتماع الذي عقد في 4 مايو 2009، استكمل المصرف إجراءات الدمج مع بنك البحرين السعودي في 22 ديسمبر 2011. وعموماً يوفر مصرف السلام-البحرين لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمتميزة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر المصرف الخدمات المصرفية للشركات، وخدمات مصرفية خاصة، وخدمات الاستثمار، والخزينة. ويضم فريق الإدارة ذو الكفاءة العالية في مصرف السلام-البحرين نخبة مؤهلة من ذوي الاختصاص والخبرة العالمية ممن يملكون معرفة ودراية واسعة في المجالات الأساسية للخدمات المصرفية والتمويل والمجالات ذات الصلة. ومن أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة المصرف المتميزة في الأسواق:

1- قاعدة قوية لرأس المال المدفوع، ونخبة مرموقة من المساهمين المؤسسين.

2- فريق إدارة من ذوي الكفاءة والخبرة العالية.

3- بنية تحتية لتقنية المعلومات تعتمد على أعلى مستويات التكنولوجيا المتطورة

4- حلول ومنتجات مبتكرة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

يوفر مصرف السلام-البحرين لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمتميزة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر المصرف الخدمات المصرفية للشركات، وخدمات مصرفية خاصة، وخدمات الاستثمار، والخزينة.

المطلب الثاني: نتائج تقييم الأداء المالي

يعدّ تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة أحد أهم الوسائل للحكم على كفاءة الإدارة أو على مدى تقدم أو تراجع المؤسسة من الناحية المالية، وهناك مؤشرات عامة ومؤشرات خاصة لتقييم الأداء. حيث سيتم تقييم الأداء المالي لمصرف السلام البحريني بعدة مؤشرات، وذلك على مرحلتين قبل وبعد عملية الاندماج، وذلك على النحو التالي:

الفرع الاول: نتائج تقييم عامة

وقد اشتمل هذا الفرع على تقييم مؤشرين رئيسيين، هما: حجم الأصول، وحجم حسابات الاستثمار المطلقة؛ لأنهما في اعتقاد الباحثين من أهم المؤشرات للدلالة على التوسع في حجم المصرف سواءً بالنسبة لمصادر الأموال (حجم حسابات الاستثمار المطلقة كمؤشر) أو استخدامات الاموال (حجم الأصول كمؤشر).

1. إجمالي الأصول

من بيانات الجدول يظهر التطور الواضح في حجم إجمالي الأصول من (188058536) دينار بحريني عام 2006م إلى (942218000) دينار بحريني عام 2012م إلى (1589260000) دينار بحريني عام 2017م. وعموماً فإن متوسط إجمالي الأصول بعد تاريخ الاندماج بلغ حوالي (2,4) ضعف مقارنة بنظيره قبل تاريخ الاندماج وهذا دلالة واضحة على تطور حجم مصرف السلام البحريني وزيادة حصته في السوق؛ بفعل عملية الاندماج التي تمت عام 2009م، على الرغم من التذبذب الواضح

في معدلات نمو الأصول للفترة قيد الدراسة.

جدول رقم (1)

إجمالي أصول مصرف السلام البحريني للفترة 2006-2017 بالدينار البحريني

بعد تاريخ الاندماج			قبل تاريخ الاندماج		
نسبة التغير %	إجمالي الأصول	السنة	نسبة التغير %	إجمالي الأصول	السنة
0,02	942218000	2012	-	188058536	2006
0,15	1088252000	2013	1,11	397696682	2007
0,80	1955297000	2014	0,39	554480558	2008
0,15-	1656643000	2015	0,42	785934283	2009
0,015	1681293000	2016	0,09	856598000	2010
0,05-	1589260000	2017	0,08	923907000	2011
0,13	1485493833,3	المتوسط	0,42	617779176,5	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية لمصرف السلام البحريني، الأعداد من(2006-2017)

2. حسابات الاستثمار المطلقة

جدول رقم (2)

إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة لمصرف السلام البحريني للفترة (2006-2017) بالدينار البحريني

بعد تاريخ الاندماج			قبل تاريخ الاندماج		
نسبة التغير %	حسابات الاستثمار المطلقة	السنة	نسبة التغير %	حسابات الاستثمار المطلقة	السنة
0,12	18276000	2012	-	غير متوفر	2006
0,41	25846000	2013	-	19769585	2007
0,09	28152000	2014	1,33	46124760	2008
1,21	62351000	2015	0,8-	9409467	2009
0,10	68796000	2016	0,96	18465000	2010
0,73	118881000	2017	0,12-	16256000	2011
0,44	53717000	المتوسط	0,34	22004962,4	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية لمصرف السلام البحريني، الأعداد من(2006-2017)

من بيانات الجدول يظهر جلياً ان نسب التغير في إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة شهدت قيماً سالبة، وذلك قبل تاريخ الاندماج. لكن الملفت أن نتائج التحليل في هذا الجدول تؤكد النمو الواضح في حجم إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة من (19769585) دينار بحريني عام 2007م إلى (18276000) دينار بحريني عام 2012م إلى (118881000) دينار بحريني عام 2017م. ناهيك عن أن متوسط إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة بعد تاريخ الاندماج بلغ حوالي (2,4) ضعف مقارنة بنظيره قبل تاريخ الاندماج ومطابق لنتائج التحليل بالنسبة لإجمالي الأصول، وليس ادل من ذلك على أن حجم الأموال التي تمكن مصرف السلام البحريني من استقطابها زاد بأكثر من الضعفين بفعل عملية الاندماج.

الفرع الثاني: نتائج تقييم النسب المالية

1. نسب السيولة: وهي مجموعة من النسب تقيس قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها⁴⁷، وتهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل أو التعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية⁴⁸. ويعبر عنها بعدة مؤشرات منها نسبة النقد إلى إجمالي الأصول. وكلما زادت هذه النسبة كلما كان أداء المصرف أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة⁴⁹.

تظهر أرقام الجدول أن إجمالي النقد في ازدياد وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي الأصول كما سبق، لكن بالنظر إلى نسبة السيولة يظهر أنه لا يوجد تطور ملحوظ على متوسط النسبة قبل وبعد عملية الاندماج، فقد بقيت تتراوح بين (0,08) و(0,09)؛

والسبب في ذلك أن مصرف السلام البحريني بفعل الاندماج استطاع ان ينمي حجم الأصول لكنه استطاع أيضاً أن ينمي حجم النقد المتاح لديه بنفس النسبة؛ مما يعني أن نسبة التغيير في بسط نسبة السيولة مقارنة من نسبة التغيير في مقامها، وبالتالي لا تغيير ملحوظ على النسبة نفسها (نسبة النقد إلى إجمالي الأصول)، ومعنى ذلك أنه لا يوجد تغيير ملحوظ بالنسبة لأداء المصرف من حيث قدرته على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئ.

جدول رقم (3)

نسب السيولة لمصرف السلام البحريني للفترة (2006-2017)

بعد تاريخ الاندماج				قبل تاريخ الاندماج			
النسبة	إجمالي الأصول	إجمالي النقد	السنة	النسبة	إجمالي الأصول	إجمالي النقد	السنة
0,07	942218000	66843000	2012	0,016	188058536	2942042	2006
0,08	1088252000	86097000	2013	0,04	397696682	15173663	2007
0,14	1955297000	277751000	2014	0,15	554480558	83533981	2008
0,09	1656643000	152572000	2015	0,16	785934283	126739202	2009
0,08	1681293000	131990000	2016	0,11	856598000	95791000	2010
0,04	1589260000	66351000	2017	0,08	923907000	72318000	2011
0,08	متوسط النسبة			0,09	متوسط النسبة		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية لمصرف السلام البحريني، الأعداد من (2006-2017)

2.نسب الربحية. تعبر نسب الربحية عن مدى كفاءة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمالية⁵⁰. وسيتم التعبير عن نسب الربحية من خلال: نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الأصول.

أ. نسبة العائد إلى إجمالي الأصول: حيث تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، بحيث تبحث المصارف دائماً عن الزيادة في هذه النسبة، لأنها مقياس لربحية كافة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية⁵¹. ويعبر عن هذه النسبة من خلال (قسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول)

جدول رقم (4)

العائد إلى إجمالي الأصول لمصرف السلام البحريني للفترة 2006-2017

بعد تاريخ الاندماج				قبل تاريخ الاندماج			
النسبة	إجمالي الأصول	صافي الربح	السنة	النسبة	إجمالي الأصول	صافي الربح	السنة
0,01	942218000	10308000	2012	0,09	188058536	16418792	2006
0,01	1088252000	12372000	2013	0,06	397696682	23148994	2007
0,008	1955297000	15821000	2014	0,05	554480558	25542681	2008
0,006	1656643000	10548000	2015	0,02	785934283	13962415	2009
0,01	1681293000	16096000	2016	0,01	856598000	7316000	2010
0,011	1589260000	18055000	2017	0,001	923907000	497000	2011
0,009	1485493833,3	13866666,7	المتوسط	0,039	617779176,5	14480980,3	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية لمصرف السلام البحريني، الأعداد من 2006-2017

يظهر جلياً من الجدول التراجع الواضح في العائد إلى إجمالي الأصول في فترة بعد تاريخ الاندماج مقارنة بما سبق تاريخ الاندماج من (0,09) عام 2006م، إلى (0,01) عام 2012م، إلى (0,011) عام 2017م، والواقع ان هذا يعني تراجع الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول. أما الناحية الرياضية البحتة فتفسر هذه النتيجة على ان إجمالي الأصول ازداد بمقدار أكثر من الضعفين -كما سبق- لفترة بعد الاندماج مقارنة بفترة ما قبل الاندماج الا ان متوسط صافي الأرباح لفترة بعد الاندماج بلغ (0,96) مرة مقارنة بمتوسط صافي الأرباح لفترة قبل الاندماج؛ ومعنى ذلك ان الأصول

تضاعفت بينما صافي الأرباح راوحت مكانها والنتيجة تراجع نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ولهذا دلالة واضحة على تدني قدرة الإدارة في توظيف الاموال أو تحقيق عائد مجز من الأصول في ضوء عملية الاندماج.

ب. نسبة العائد إلى حقوق الملكية. تقيس هذه النسبة العائد المتوقع من استثمار أموال المالكين، وتكشف عن أداء الإدارة، ولهذا فإن ارتفاع هذه النسبة دليل على أداء الإدارة الكفاء، ويعبر عن هذه النسبة من خلال (قسمة صافي الأرباح على مجموع حقوق الملكية)

جدول رقم (5)

العائد إلى حقوق الملكية لمصرف السلام البحريني للفترة 2006-2017

بعد تاريخ الاندماج				قبل تاريخ الاندماج			
النسبة	حقوق الملكية	صافي الربح	السنة	النسبة	حقوق الملكية	صافي الربح	السنة
0,05	208065000	10308000	2012	0,12	136401589	16418792	2006
0,05	235279000	12372000	2013	0,15	159470877	23148994	2007
0,05	318575000	15821000	2014	0,15	172483481	25542681	2008
0,03	318938000	10548000	2015	0,07	198191646	13962415	2009
0,05	323365000	16096000	2016	0,04	197871000	7316000	2010
0,06	303230000	18055000	2017	0,003	196469000	497000	2011
0,05	284575333,3	13866666,7	المتوسط	0,089	176814598,8	14480980,3	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية لمصرف السلام البحريني، الأعداد من 2006-2017

أظهرت نتائج الجدول تراجعاً أقل واستقراراً أكثر في نسبة العائد إلى حقوق الملكية مقارنة بنسبة العائد إلى إجمالي الأصول والواقع ان هذا يمكن تبريره من خلال ملاحظة انه في ظل ثبات البسط (صافي الربح) في النسبتين الحالية والسابقة، الا ان متوسط حقوق الملكية لفترة ما بعد الاندماج ازداد ب(1,6) مرة مقارنة بمتوسط حقوق الملكية لفترة ما قبل الاندماج، لذلك كان متوسط العائد إلى حقوق الملكية (0,05) بعد فترة الاندماج مقارنة ب(0,089) قبل تاريخ الاندماج أي أن التراجع أقل منه مقارنة بالتحليل بالنسبة للعائد على الأصول الذي كان متوسطه (0,009) بعد تاريخ الاندماج مقارنة ب(0,039) قبل تاريخ الاندماج وهذا تراجع واضح وكبير، والخلاصة أنه بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية فإن الاندماج بالنسبة لمصرف السلام البحريني أعطى دلالة أفضل في قدرة الإدارة على استثمار أموال المالكين بالمقارنة بنسبة العائد على الأصول.

النتائج: تكمن نتائج البحث في الآتي:

- 1- تهدف المصارف من وراء عمليات الاندماج المصرفي إلى عدة أهداف، أبرزها إيجاد كيان مصرفي جديد لديه قدرة تنافسية أعلى، بتوفير المزيد من الموارد المالية اللازمة، وبالتالي تحقيق مستوى أداء مالي أفضل في المصرف المتولد عن الاندماج المصرفي.
- 2- للاندماج المصرفي متطلبات فنية وقانونية تعتمد على قانون البلد السائد سواء بالنسبة للمرحلة التمهيديّة التي تسبق عملية الاندماج أو المرحلة التنفيذية.
- 3- للاندماج متطلبات شرعية تتبع من خصوصية المصرف الاسلامي سواء أكان الاندماج مع مصرف اسلامي أو مع مصرف ربوي.
- 4- أظهرت نتائج التقييم المالي أن كل من متوسط إجمالي الأصول ومتوسط إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة ازداد ب(2,4) ضعف بعد عملية الاندماج مقارنة بنظيره قبل الاندماج وهذا دلالة واضحة على تطور حجم مصرف السلام البحريني وزيادة حصته في السوق بفعل عملية الاندماج.
- 5- بالنظر إلى نسبة السيولة لم يظهر تطور ملحوظ على متوسط النسبة قبل وبعد عملية الاندماج، فقد بقيت النسبة حول المتوسط؛ ومعنى ذلك أنه لا يوجد تغير ملحوظ بالنسبة لأداء المصرف من حيث قدرته على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئ.

6- أظهرت النتائج تراجع واضح في العائد إلى إجمالي الأصول في فترة بعد الاندماج مقارنة بنظيرها قبل تاريخ الاندماج، وهذا يدل على تراجع الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول في ضوء عملية الاندماج..

7- أظهرت النتائج تراجعاً اقل واستقراراً أكثر في نسبة العائد إلى حقوق الملكية ومعنى ذلك ان الاندماج بالنسبة لمصرف السلام البحريني اعطى دلالة أفضل في قدرة الإدارة على استثمار أموال المالكين بالمقارنة بنسبة العائد على الأصول.

التوصيات: يوصي البحث بما يلي:

- 1- عمل المزيد من الدراسات التطبيقية في مجال الاندماج بالنسبة للمصارف الاسلامية للتأكيد على المزايا الإيجابية من وراء عملية الاندماج.
- 2- العمل على رفع كفاءة التوظيف والاستثمار بالنسبة للمصارف المندمجة للحصول على نتيجة أفضل من وراء عملية الاندماج.
- 3- حث الإدارات على ضرورة التركيز على العائد المتوقع على حقوق الملكية وعلى الأصول لكي لا يكون التوسع الناجم عن الاندماج على حساب تراجع عائد حملة الأسهم.

الهوامش

- (1) عبد القادر، مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية - الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص105.
- (2) علي، أحمد محمد، خطاب المصارف الإسلامية على مشارف الألفية الثالثة، الاجتماع العالم لاتحاد المصارف العربية، بودابست، 1998، ص6.
- (3) ربحان، خلود، الدمج المصرفي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية في البنك الفلسطيني الإسلامي)، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، 2006.
- (4) زائدة، مهيب محمد، دوافع الدمج المصرفي ومحدداته (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 2006.
- (5) صيام، أحمد زكريا، أثر الاندماج المصرفي على ربحية البنوك الأردنية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، 2006.
- (6) عيد، فؤاد عبد العزيز، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية (الضرورات والمحددات)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2012.
- (7) المصري، محمود محمد، تقييم عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة- مصر، 2013.
- (8) ياسين، الطيب، وعبد القادر، مطاي، الإندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، بحث مقدم ضمن مؤتمر إصلاح النظام المصرفي الجزائري جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013م.
- (9) المشهدي، أثير عبدالأمير، خيار الاندماج المصرفي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية دراسة إستطلاعية لأراء عينة من مدراء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد8، العدد2، 2006م.
- (10) الشريف، محمد حسين، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م.
- (11) القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية، مجلة العلوم الادارية، العدد1، كلية العلوم الادارية / جامعة افريقيا العالمية، 2017م، 193-239.
- (12) انظر:
- الزيات، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، 1/295.
- الحسيني، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ص57.
- (13) حماد، طارق عبدالعال، الاندماج وخصخصة البنوك، ج3، مصر، الدار الجامعية، 2001، ص5.
- (14) رقياق، حنان، وبوشلاغم، فتحية، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر، 2015، ص3.
- (15) موسى، محمد إبراهيم، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص2.
- (16) النيل، عبد المنعم محمد، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد3، ص1.

- (17) سفر، أحمد، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، لبنان -بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ط1، ص 96.
- (18) السحبياني، صالح، الاندماج والاستحواذ الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة، بحوث الاستثمار، شركة الراجحي للخدمات المالية، 2008، ص4.
- (19) انظر:
- بوزعرور، عمار، ودراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية -حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية - واقع وتحديات، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2007، ص138.
- زائدة، مهيب، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2006، ص42.
- سفر، أحمد، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص51.
- زهيه، بركان، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد2، ص17.
- (20) انظر:
- حماد، الاندماج وخصخصة البنوك، ص5.
- سفر، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، ص85.
- مطاي، عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010، ص11.
- (21) انظر:
- حماد، الاندماج وخصخصة البنوك، ص5.
- سفر، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، ص85.
- مطاي، عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010، ص11.
- (22) انظر
- زقاوي، فائزة، وحمزة، فائزة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها، رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند، الجزائر، 2015، ص102.
- زائدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته، ص59.
- مطاي، عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، ص23.
- (23) انظر
- زقاوي، فائزة، وحمزة، فائزة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها، رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند، الجزائر، 2015، ص102.
- زائدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته، ص59.
- مطاي، عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، ص23.
- (24) قانون الشركات التجارية في البحرين، (الباب الأول)، أحكام عامة، المادة (1).
- (25) قانون الشركات التجارية في البحرين، (الباب الأول)، أحكام عامة، المادة (2).
- (26) قانون الشركات التجارية في البحرين، الباب الحادي عشر، اندماج الشركات مادة (312).
- (27) قانون الشركات التجارية في البحرين، الباب الحادي عشر، اندماج الشركات مادة (313).
- (28) قانون الشركات التجارية في البحرين، الباب الحادي عشر، اندماج الشركات مادة (314).
- (29) قانون الشركات التجارية في البحرين، الباب الحادي عشر، اندماج الشركات مادة (315).
- (30) قانون الشركات التجارية في البحرين، الباب الحادي عشر، اندماج الشركات مادة (316).
- (31) قانون الشركات التجارية في البحرين، الباب الحادي عشر، اندماج الشركات مادة (317).
- (32) العطيات، بزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007، ص74 وما بعدها. وانظر:
- أبوحميرة، مصطفى؛ اسوسى، نوري، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصرفى الجمهورية والتجارة والتنمية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص 6.
- الهوملة، محمد علي، معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفائيات والميراث والتحديات، http://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=101#_edn68
- (33) معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2)، الفقرة (3) الأيوبي، معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

- (34) الايوبي، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، البحرين، ص15.
- (35) بن عمار، نوال، واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة بسكرة، الجزائر، العدد220، 2014، ص35/34.
- (36) حمش، عبدالحق، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مؤتمر المالية الإسلامية الرابع عشر، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2005، ص20.
- (37) لايد من التأكيد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد تناولت موضع تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال المعيار الشرعي السادس ولمزيد من التفصيل حول هذا المعيار من حيث: المدى الزمني للتحول، الإجراءات اللازمة للتحول، التعامل مع المصارف الأخرى، أثر التحول على الأموال التي تلقاها البنك بفائدة ربوية وبدائلها الشرعية، أثر التحول على توظيف الأموال، معالجة الحقوق غير المشروعة التي للبنك قبل قرار التحول، معالجة الالتزامات غير المشروعة، كيفية التخلص من الكسب غير المشروع. أنظر:
- المعايير الشرعية، المعيار الشرعي السادس: "تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2002، ص83 وما بعدها.
- (38) داغي، القرية، الاندماج المصرفي: خطة لتحويل بنك تقليدي إلى إسلامي، مقالة على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-sharq.com/article/25/12/2016> تاريخ الدخول: 2018-7-22
- (39) للتفصيل في أثر التحول والاندماج على الأموال التي تلقاها البنك بفائدة ربوية وبدائلها المشروعة أنظر:
- المعايير الشرعية، المعيار الشرعي السادس: "تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2002، ص84.
- (40) للتوسع في كيفية تسوية ومعالجة القروض الربوية مع الجهات المختلفة أنظر:
- الربيع، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1992م، ص266-294.
- العطيات، يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ص76.
- (41) الربيع، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، ج2، ص321 / العطيات، يزن، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ص77.
- (42) الربيع، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، ج1، ص208-221.
- (43) داغي، القرية، الاندماج المصرفي: خطة لتحويل بنك تقليدي إلى إسلامي، مقالة على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-sharq.com/article/25/12/2016> تاريخ الدخول: 2018-7-22م:
- وانظر للتفصيل في ذلك: الربيع، سعود، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، ج2، ص412 وما بعدها.
- (44) داغي، القرية، الاندماج المصرفي: خطة لتحويل بنك تقليدي إلى إسلامي، مقالة على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-sharq.com/article/25/12/2016> تاريخ الدخول: 2018-7-22م
- (45) المعايير الشرعية، المعيار الشرعي السادس: "تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2002، ص87-93.
- (46) نقلاً عن موقع مصرف السلام البحريني، انظر الرابط: <https://www.alsalambahrain.com/ar/WHO-WE-ARE/profile>
- (47) لطفي، أمين السيد أحمد، "التحليل لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2006م، ص334.
- (48) مقابلة، سهيل عيسى محمد، "تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي: دراسة تحليلية قياسية" (1965-1994)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، د.ط، 1995م، ص100.
- (49) المومني، منذر طلال والسروجي عنان فتحي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، المجلد 13، ع 2، 2007م، ص125.
- (50) عقل، مفلح محمد، "مقدمة في الإدارة المالية"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ، 2008م، ص230.
- (51) العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م، ص117.

المصادر والمراجع

- الايوفي، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، البحرين.
- الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة في البنوك، موقع جامعة قاصدي، نقلا عن: <https://manifest.univ-ouargla.dz>
- بوزعرور، ع، 2007، ودراسي مسعود، الاندماج المصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية - واقع وتحديات، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الحسيني، م، 1414 هـ. تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، دار الفكر - بيروت، ط1.
- حماد، ط، 2001، الاندماج وخصخصة البنوك، ج3، مصر، الدار الجامعية.
- حمش، ع، 2005، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مؤتمر المالية الإسلامية الرابع عشر، جامعة الامارات العربية المتحدة.
- أبوحميرة، م، واسويسي، نوري، 2010، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
- الدوري، م، 2006، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.
- الربيعية، س، 1992م، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1.
- رقياق، ح، وبوشلاغم، فتحية، 2015، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند اولحاج - البويرة، الجزائر.
- ريحان، خ، 2006، الدمج المصرفي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية في البنك الفلسطيني الإسلامي)، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي.
- زايدة، م، 2006، دوافع الدمج المصرفي ومحدداته (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.
- الزحيلي، م، 2006، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر، دمشق.
- زهيه، ب، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد2.
- الزيات، إ، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة.
- زقاوي، ف، وحمزة، فايزة، 2015، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها، رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند، الجزائر.
- السلامي، م، أثر اختلاف فتاوى الهيئات الشرعية، نقلا عن: <https://kantakji.com/fatawa>
- السبهاني، ع، 2014، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مطبعة حلاوة، اريد، الأردن، ط
- السحبياني، ص، 2008، الاندماج والاستحواذ الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة، بحوث الاستثمار، شركة الراجحي للخدمات المالية.
- آل سعود، ع بن سطاتم بن عبدالعزيز، "، 2011، سياسة الجودة الشرعية في المصرفية الإسلامية"، ورقة بحثية، نقلاً عن الموقع: <https://www.alukah.net/sharia/0/30723>
- سفر، أ، 2008، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، لبنان - بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1.
- الشريف، م، 2015، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- شلبي، م، 2005، مستقبل الصناعة الإسلامية في ظل التحديات الدولية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية الرابع عشر، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.
- صيام، أ، 2006، أثر الاندماج المصرفي على ربحية البنوك الأردنية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس.
- العامري، م، 2007، "الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- عقل، م، 2008، "مقدمة في الإدارة المالية"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1.
- العطيات، ي، 2007، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- علي، أ، 1998، خطاب المصارف الإسلامية على مشارف الألفية الثالثة، الاجتماع العالم لاتحاد المصارف العربية، بودابست.
- بن عمارة، ن، 2014، واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بسكرة، الجزائر، العدد220.

- عيد، ف، 2012، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية (الضرورات والمحددات)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة.
 أبو الفتوح، ن، 2011، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1.
 قانون الشركات التجارية في البحرين، مرسوم بقانون رقم) 21 لسنة (2001).
 القرعة داغي، ع، الاندماج المصرفي: خطة لتحويل بنك تقليدي إلى إسلامي، مقالة على الموقع الإلكتروني:
<https://www.al-sharq.com/article/25/12/2016>
 القاضي، ن، 2017، الاندماج المصرفي والاستحواد في البلدان العربية، مجلة العلوم الادارية، العدد1، كلية العلوم الادارية / جامعة افريقيا العالمية.
 لطفي، أ، 2006، "التحليل لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط.
 المشهدي، أ، 2006، خيار الاندماج المصرفي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية دراسة إستطلاعية لأراء عينة من مدراء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد8، العدد2.
 المصري، م، 2013، تقييم عمليات الاندماج والاستحواد من قبل البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة- مصر .
 مطاي، ع، 2010، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7.
 المعايير الشرعية، 2002، المعيار الشرعي السادس: "تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
 مقابلة، س، 1995، "تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي: دراسة تحليلية قياسية (1965-1994)"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، د.ط.
 مفتاح، ص، الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة في البنوك، موقع جامعة قاصدي. نقلا عن الموقع:
<http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives>
 موسى، م، 2008، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، مصر، دار الجامعة الجديدة، .
 المومني، م، والسروجي عنان فتحي، 2007، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، المجلد 13، ع 2.
 النيل، ع، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد3.
 الهواملة، م، معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفايات والمبررات والتحديات، نقلا عن الموقع:
http://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=101#_edn68
 ياسين، ط، وعبد القادر، مطاي، 2013، الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، بحث مقدم ضمن مؤتمر إصلاح النظام المصرفي الجزائري جامعة قاصدي مرباح، الجزائر .

مواقع الكترونية:

- موقع مركز ايداع الاوراق المالية: <https://www.sdc.com.jo>
 موقع الالوكة: <http://www.alukah.net>
 موقع بنك السلام البحريني: <http://www.alsalambahrain.com>
 موقع الموسوعة العربية، المصارف الإسلامية: <http://www.arab-ency.com>
 موقع صحيفة الأيام البحرينية: <http://www.alayam.com>
 موقع بوابة الوسط: <http://alwasat.ly>
 موقع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة - البحرين: <http://www.moic.gov>

Banking Merger: its Objectives, Types and Effect on Financial Performance of Islamic Bank (Case of Study: Al-Salam Bank in Bahrain)

Amer Yousef Mohammad Alotom⁽¹⁾, Majdi Ali Mohammad Ghaith⁽²⁾, Amani Mohammad Matahin^{(3)}*

Abstract

The research aims to clarify the nature of the banking merger, its objectives, types and effects, as well as the technical, legal, sharia requirements of the banking merger, and showing the impact of the banking merger on the financial performance of Al Salam Bank in Bahrain. The study depends on the analytical descriptive approach, through the statement of the effect of the banking merger on the financial performance of Al Salam Bank of Bahrain by comparing its financial performance before and after the merger.

The study concluded that the banks try to achieve many goals from banking merger, the most important is raising management efficiency. Banking merger needs technical, legal and sharia requirements that stem from the specificity of the Islamic Bank. The results of the financial performance showed that the size and the market share of the Al Salam Bank in Bahrain increased due to the merger process measured by Total Assets and the total unrestricted investment accounts figures. Given the liquidity ratio, the research showed no significant change in Al Salam Bank in Bahrain ability to meet its obligations under emergency circumstances. On the other hand, there was a clear decline in the return on total assets under the merger, while a lower and more stable decline in return on equity. This means that the overall efficiency of the management in generating profits from its total investment in assets has declined, while Management ability to invest owners' funds was better.

Keywords: Banking Merger, Financial Performance, Islamic Bank.

* Department of Islamic Banking and Economic, Yarmouk University, Jordan(1), Department of Islamic Banking, The University of Jordan(2) Researcher(3). Received on 27/8/2018 and Accepted for Publication on 6/3/2019.